صندوق استثمار بنك فيصل الإسلامي المصري

التقرير الربع سنوي
الربع الرابع لعام ٢٠٢٠

هدف الاستثمار

الهدف الاستثماري الرئيسي للصندوق هو تعظيم رأس المال المستثمر على المدى الطويل من خلال تحقيق أعلى عوائد ممكنة تتناسب مع درجة المخاطر المرتبطة بالأدوات المستثمر فيها بالصندوق.

مجالات الاستثمار

- يستثمر الصندوق بشكل رئيسي في الأوراق المالية للشركات المدرجة في البورصة المصرية
- لجنة الشريعة يجب أن توافق على جميع استثمارات الصندوق
- يمكن للصندوق أيضا الاستثمار في أذون الخزانة وسندات الخزانة وسندات الشركات وسندات التوريق والودائع وفقاً للنسب المسموح بها فى نشرة الاكتتاب.

الاكتتاب/الاسترداد

- يقدم الصندوق سيولة أسبوعية للمستثمرين
- يتم تحديد سعر الوثيقة فى أول يوم عمل مصرفى من كل أسبوع

بيانات الصندوق

نوع الصندوق	أسواق أسهم مفتوح
تاريخ التأسيس	ديسمبر ٢٠٠٤
سعر الوثيقة	١١١,٩٣ ج.م
اجمالي التوزيعات منذ التأسيس	٧٤,٢٥ ج.م
كود الصندوق فى Bloomberg	EFGFISL
كود ISIN الخاص بالصندوق	٦٥٠٧٧٥٧٠

مدير الاستثمار

شركة الإدارة	هيرميس لإدارة الصناديق
مدير الاستثمار	نبيل موسى
مساعد مدير الاستثمار	مصطفى عامر

بيانات التواصل

بنك فيصل الاسلامي المصري

تليفون	١٩٨٥١
فاكس	+٢٠٢- ٣٣ ٧٦٢١٢٨١
العنوان الالكتروني	http://www.faisalbank.com.eg

محفظة الصندوق

أداء الصندوق

الفترة	الأداء
الربع الرابع ٢٠٢٠	٧,٩٪
العائد منذ بداية العام ٢٠٢٠	-٤,٠٪
٢٠١٩	-٢,٣٪
منذ ٥ سنوات	٦٤,٠٪
منذ التأسيس	٩٨,٥٪

توزيع الأصول

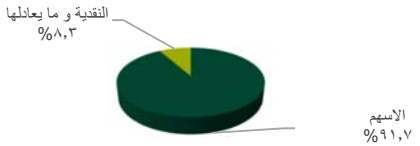

الاداء

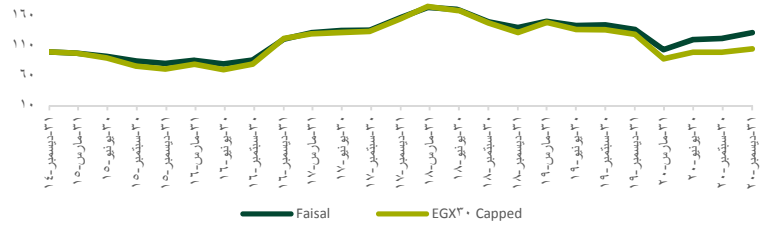

تحليل السوق

أداء سوق والاستراتيجية

أنخفض المؤشر الرئيسي للبورصة المصرية EGX٣٠ ب٢٢,٣% في ٢٠٢٠ و ب٤٠,٩% منذ قمة أبريل ٢٠١٨. و قد حدث هذا الانخفاض نتيجة العوامل الاتية:

١. انتشار فيروس كورونا و هو ما أدى إلى تباطؤ النمو الاقتصادي و خاصة في القطاع السياحي و ما له من تأثير سلبي على نسب النمو المستقبلي و دخل الدولة من العملة الصعبة.

٢. تباطؤ حركة التجارة العالمية في ظل انخفاض أسعار الطاقة و عدم قدرة العديد من الدول الناشئة على زيادة صادراتها.

٣. التوتر السياسي في المنطقة الخاص بالشأن الليبي أدى إلى عزوف بعض المستثمرين الأجانب عن الاستثمار إلى حين استقرار الأمور.

من الجدير بالذكر أن تراجع أداء السوق المصري تزامن مع انخفاض نسبة مشاركة الأجانب في السوق إلى ١٠% مقارنة ب١٥-٢٠% خلال ٢٠١٧. نعتقد أن تراجع نسبة التواجد الأجنبي في السوق يرجع إلى ضعف السيولة في السوق المصري مقارنة بالأسواق الناشئة الأخرى بالإضافة إلى أن السوق في حاجة إلى طروحات جديدة من أجل إعادة جذب المستثمرين. و قد تجلى ذلك في أنه رغم انخفاض نسبة تداول الأجانب في السوق المصري إلا أنه كان لهم حجم تداول قوي في طرحي سيرا و فوري.

النظرة المستقبلية

نعتقد أن تعافي الاقتصاديات العالمية من أثار جائحة كورونا سيأخذ بعض الوقت و أن عام ٢٠٢١ سيكون مرحلة انتقالية إلى أن يتم الانتهاء من إنتاج كميات كافية من اللقاح و تطعيم جزء كبير من سكان العالم لكي تعود الحياة إلى طبيعتها عام ٢٠٢٢ و رغم ذلك نعتقد أن أداء أسواق المال بصفة عامة سيكون أفضل في ٢٠٢١ و ذلك للأسباب التالية:

١. التعافي التدريجي للاقتصاد العالمي مع بدء تطعيم السكان بالإضافة إلى انتهاء الانتخابات الامريكية سيحسن من مناخ الاستثمار و يدعم تدفق استثمارات اجنبية في الأسواق الناشئة.
٢. الحزم الاقتصادية التي تقوم بها الحكومات من أجل دعم القطاع الصناعي خاصة في أوروبا و اسيا سيقوي من الطلب على منتجات الطاقة و قد يؤدي إلى ارتفاع أسعار البترول ل٦٠ دولار لبرميل البرنت.
٣. قيام البنك المركزي المصري بخفض أسعار الفائدة بـ ١٠,٥% منذ بداية السياسة التوسعية في فبراير ٢٠١٨ سيحسن من المناخ الاقتصادي و يساعد على زيادة نسب النمو عقب انحسار جائحة كورونا.
٤. نتوقع تعافي أرباح الشركات في ٢٠٢١ مقارنة ب٢٠٢٠ في ظل حالات الغلق الجزئي التي تمت في ٢٠٢٠. نعتقد أن تعافي الأرباح سيكون عامل مؤثر في تعافي السوق خاصة ان السوق يتداول حاليا على مضاعف ربحية يقدر ب٧,٤ مرات لأرباح ٢٠٢١ في حين أن السوق من الطبيعي أن يتداول على متوسط مضاعف ربحية يقدر ب١٠,٠ مرات و هو ما يعني فرصة لارتفاع السوق ب٣٥%.
٥. وفقا لرؤيتنا نعتقد أن القطاعات التالية سيكون أداءها أفضل خلال الفترة القادمة: الخدمات المالية الغير مصرفية – القطاع الاستهلاكي – قطاعي التعليم و الصحة – القطاع العقاري – القطاع الصناعي.

الاقتصاد المصري

قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري بالحفاظ علي أسعار الفائدة ليصبح سعر عائد الإيداع لليلة الواحدة عند ٨,٢٥% وسعر الإقراض لليلة الواحدة عند ٩,٢٥%، مما كان متوقع قام البنك المركزي بتخفيض أسعار الفائدة بـ١٠,٥٠% منذ بداية السياسة التوسعية في فبراير ٢٠١٨. أعلن البنك المركزي أنه خفض توقعات متوسط معدل التضخم الي ٧% (+/- ٢%) خلال كل ربع حتي ٢٠٢٢ من ٩% في التوقعات السابقة.

جاء تثبيت مؤسسة "ستاندرد أند بورز" للتصنيف الائتماني درجة التصنيف السيادي للاقتصاد المصري على مستوى "B" على المدى الطويل الأجل والقصير الأجل مع الحفاظ على النظرة المستقبلية المستقرة ليكمل سلسلة من التقارير الدولية التي تعكس قوة الاقتصاد.

أعلنت وزارة المالية المصرية عن إصدار أول طرح للسندات الخضراء السيادية الحكومية بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بقيمة ٧٥٠ مليون دولار لأجل ٥ سنوات بسعر عائد ٥,٢٥٠%. ومن ضمن أهم المشروعات الذي يمكن تمويلها هي الطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة والإدارة المستدامة للنفايات، والاستخدام المستدام للأراضي، والنقل النظيف، والإدارة المستدامة للمياه، والتكيف مع تغير المناخ والمدن الجديدة.

سجل معدل البطالة في مصر قفزة خلال الربع الثالث من العام الحالي، ليرتفع إلى ٧,٧% إجمالي قوة العمل مقابل ٩,٦% في الربع الثاني من العام حيث شهد هذا الربع حظر تجوال بسبب انتشار فيروس كوفيد-١٩.

ارتفع الاحتياطي النقد الأجنبي خلال شهر ديسمبر ليبلغ ٤٠,٠٦ مليار دولار، ويعتبر هذا أعلي مستوي وصل اليه منذ مارس. كان من المتوقع أن زيادة الاحتياطي في شهر ديسمبر، حيث تم تحويل الجزء الثاني من التعاقد مع صندوق النقد الدولي الذي بلغ ١,٦ مليار دولار.

انخفض معدل التضخم في شهر ديسمبر ٢٠٢٠ ليصل إلى ٥,٤% بالمقارنة بـ٥,٧% في شهر نوفمبر ٢٠٢٠، بسبب انخفاض أسعار السلع الغذائية.